الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تواجه الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، حيث احتل هذا الموضوع منذ الحرب العالمية الثانية جانبا هاما من الدراسات الاقتصادية، وهذا لاعتبار التنمية الاقتصادية الوسيلة الوحيدة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الدخل الوطني ونصيب الفرد منه، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال إحداث التغيير والخروج من مرحلة التخلف إلى مرحلة الإنطلاق والإستفادة من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، إلا أن الدول النامية رغم وعيها بمتطلبات التنمية الإقتصادية ورغم توفر الكثير منها على الموارد البشرية والطبيعية اللازمة مازالت تعاني اقتصادياتها من شبح التخلف.

سيركز هذا الفصل على دراسة التنمية الإقتصادية من خلال ثلاثة مباحث كما يلي: مدخل للتنمية الإقتصادية، نظريات التنمية الإقتصادية؛ واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد المواضيع الهامة في علم الاقتصاد، اذ تسعى لتحقيق عدة اهداف تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير اسباب الحياة الكريمة لهم. فالناس في المناطق المختلفة لاينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على انها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب ان تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

المطلب الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية

ان التنمية الاقتصادية تعني النماء والزيادة والكثرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفها في سياق معين يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والإستراتيجيات العملية، فمفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

قبل تعريف التنمية الاقتصادية لابد من التمييز بينها وبين النمو الإقتصادي. يعرف النمو الإقتصادي على أنه "الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن".[1]

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمّد، ***المشاكل الهيكلية للتنمية*** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1995)، ص 90.

وتتعلق التنمية بتحسين مستوى معيشة الأفراد. مستوى المعيشة هو مصطلح متعدد الأبعاد ينطوي على أولويات ومفاضلات، لذلك فتعريف التنمية هو خيار وطني وفردي يعكس الحاجات الإجتماعية وتطلعات الفرد، المجموعة، الطبقة أو الدولة المعنية.[1]

وقد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر. فتعرف على أنها "تنشيط الإقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية".[2]

وهناك من يرى بأنها تشير إلى النمو الاقتصادي الذي تصاحبه تغيرات في توزيع المخرجات والهيكل الاقتصادي.[3] تلك التغيرات الهيكلية التي يشير إليها هذا التعريف تتعلق أساسا ب: [4]

- زيادة في التصنيع؛
- تقليص في نسبة القطاع الزراعي في المخرجات؛
- تغيير أنماط التجارة؛
- تطبيق متزايد للرأسمال البشري والمعرفة في عمليات الإنتاج؛
- إجراء تغييرات مؤسساتية.

وتعرف أيضا على أنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل من القائمة، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة".[5]

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية بأنها عملية التغييرات التي تحدث في المجتمع بجميع أنواعها: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، فكرية وتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع.

---

[1] Alain De Janvry and Elisabeth Sadoulet, **Development Economics: Theory and Practice** (Oxon(UK) : Routledge, 2016), p.31.

[2] الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)، ص.6.

[3] E.wayne Nafziger**, Economic Development**, 4th ed. (Cambridge : Cambridge University press,2006), p.15.

[4] James M.Cypher and James L.Dietz**, The process of Economic Development**, 3rd ed. (Oxon(UK): Routledge, 2009), pp.19-22

[5] نزيهة عبد المقصود، محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 20.

الجدول رقم (1-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شانها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. - يركز على التغير في حجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لايهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لايهمه مصدر زيادة الدخل الفردي.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وبتنويعه.

المصدر: بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية** (ماجستير: جامعة بومرداس، 2009/2008)، ص 4.

ومنه يستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع واشمل من النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الإقتصادية هي عملية مقصودة وتهتم بنوعية السلع والخدمات، وتهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني، أما النمو الاقتصادي يتم بدون اتخاذ أية قرارات ولا يهتم بشكل توزيع الدخل الفردي الحقيقي الكلي بين الأفراد ولا يهمه مصدر زيادة الدخل الفردي.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بعدة خصائص يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[1]

- أنها ظاهرة إنسانية، لأنها تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في عملية التطور والتقدم ولا يمكن أن تكون هناك تنمية دون تدخل منه.
- أنها ظاهرة اجتماعية، لأنها عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.
- أنها ظاهرة اقتصادية، لما للاقتصاد من تأثير واضح في مدى تقدم برامج وخطط التنمية، إذ أنه لا يمكن تنفيذ برامج متقدمة للتنمية في ظل ظروف أهمها:
  - اقتصاد متخلف يعاني من ركود؛
  - تدني مستوى الدخل الفردي؛
  - ندرة الموارد الاقتصادية؛
  - التخلف في وسائل الانتاج.

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل في علم التنمية** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص- ص 59-66.

– أنها ظاهرة شاملة وكلية، لأنها تلحظ في شتى جوانب الحياة وهي عملية تشترك فيها كافة المتغيرات والمؤثرات التي يتكون منها المجتمع، إذ لا يمكن إحداث التنمية الاقتصادية مع إهمال جانب من جوانب هذه الأخيرة.

إن خصائص التنمية الاقتصادية تظهر جليا في مجموعة من الظواهر الإنسانية، الاجتماعية، الاقتصادية والشاملة والكلية من اجل تطور وتقدم برامج وخطط التنمية.

المطلب الثاني: أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية

إن الغرض من التنمية المطلوبة هو الذي يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والقيم التي تسعى لها المجتمعات والقضاء على عدم التكافؤ والعدالة في توزيع الدخل وارتفاع البطالة من اجل تحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى جميع الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال التنمية الاقتصادية أهمها:

– **إشباع حاجات المجتمع:** إلى جانب مختلف أهداف التنمية الاقتصادية فهي أيضا إنسانية وتسعى إلى إشباع حاجات المجتمع وتحقيق آماله من خلال سعيها الى تحسين اوضاع حياة مختلف افراده.[1]

– **زيادة الدخل الوطني الحقيقي:** تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، ذلك لأن زيادته من أهم الأهداف لهذه الدول، باعتبار أنها لا يمكن أن تتخلص من انخفاض مستوى المعيشة، تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي.

– **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة أن أغلب الدول النامية تعاني من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى اختلالات في توزيع الدخول والثروات، خاصة أنه في بعض الحالات تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي، التعليمي والمعيشي.

– **التوسع في الهيكل الإنتاجي:** تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي ذلك لأنه يجب على الدولة التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وكذلك بناء الصناعات الثقيلة ان امكن ذلك من اجل أن تمد هذه الأخيرة الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة، من اجل زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد منه قدر المستطاع.[2]

[1] رشاد احمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية** (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002)، ص 19.

[2] حربي محمود عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** (عمان: دار وائل للنشر، 1997)، ص ص 56 – 58.

ومما سبق يمكن القول أن أهداف التنمية الإقتصادية تهتم بإشباع حاجات الأفراد وزيادة الدخل الوطني الحقيقي، والقضاء على الإختلالات في توزيع الدخول والثروات بين جميع أفراد المجتمع كما تهتم بتوسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي.

ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية

تتعدد العقبات أمام التنمية الاقتصادية وتختلف باختلاف مجالات الحياة الإنسانية فمنها ما هو إقتصادي وما هو إجتماعي، ومنها ما هو داخلي وما هو خارجي.

1. **العقبات الإقتصادية:** وتتمثل في:

1.1. **حلقة الفقر المفرغة:** إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي نوركس Nurkse الذي يؤكد بان الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل، إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي وأن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف حافز الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات)، ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعب أن تقوم بالادخار والاستثمار اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما أن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل.[1]

2.1. **محدودية السوق:** ليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال.[2]

3.1. **الازدواجية الاقتصادية:** إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، فهي تؤثر سلبا على عملية التنمية بل وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني، لذلك فإن التوسع والتطور في ذلك القطاع لا تنتشر آثاره إلى باقي القطاعات. فالجزء الأعظم من الأرباح المتحققة في القطاع الحديث سوف تعاد إلى بلد الاستثمار الأصلي كما أنه يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج.

4.1. **شح الصرف الأجنبي ومحدودية الموارد البشرية:** إن غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي وعدم ملائمة الموارد البشرية ويعتبر ذلك عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية.

2. **العقبات الاجتماعية:** وتتمثل في:[3]

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات وموضوعات**، (عمان: دار وائل للنشر، 2007) ، ص 152

[2] مصطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي**، مجلة الباحث جامعة ورقلة – الجزائر عدد 2006/04، ص 7.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 456.

1.2. التنظيم: إن مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي النمساوي الأمريكي شومبيتر Schumpeter، والمنظم هو الذي يحول الاختراع إلى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل عملي، وبذلك يؤثر على مسار التنمية. فالمنظم إذن هو الشخص الذي يمتلك التصور والإدراك الكافي ليرى إمكانية تحقيق الربح من خلال الابتكار، والبلدان النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم وذلك بسبب عوامل عديدة وهو الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية.

2.2. دوافع التنمية: إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف، ولهذا فإن أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية.

3. عقبات الحكومة في طريق التنمية: إن الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات في مضمار التنمية يتمثل في الآتي:[1]

1.3. الإستقلال السياسي: إن وجود الإستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الإقتصادية الملائمة لمصلحة البلد، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية.

2.3. الإستقرار السياسي: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمؤسسات الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي ويعد ذلك عقبة في طريق التنمية.

3.3. الدعم الحكومي للتنمية: يتطلب تحقيق التنمية في البلدان النامية استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

4. عوائق دولية في طريق التنمية: إن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية المتمثلة بعلاقات التبعئة الاقتصادية والعلاقات التجارية غير مكافئة لها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

بهدف الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرزة من قبل بلدان العالم المختلفة لا بد من وجود مقاييس معينة، وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي البدء كان مقياس التنمية هو الناتج الوطني الإجمالي، ثم أصبح الناتج الوطني للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة، وهكذا تغيرت المقاييس مع مرر الزمن. وتوجد ثلاثة معايير أساسية لقياس التنمية الاقتصادية: معايير الدخل؛ معايير اجتماعية ومعايير هيكلية.

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 160.

أولا: معايير الدخل

تعتبر معايير الدخل التي أن الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة الى ضعف الاجهزة الاحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن اجمالي الناتج الوطني واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل.

1. معيار الدخل الوطني الكلي: يقترح الأستاذ ميد MEADE قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لان زيادة الدخل او نقصه قد لا يؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل اكبر، ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان.

2. معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين ان تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل.

3. معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط الدخل نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد من بين هذه الصعاب ان احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة وكذلك فان عقد المقارنات بين الدول المتخلفة امر مشكوك في صحته ودقته، نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على اساسها.

4. معادلة سنجر SINGER للنمو الاقتصادي: وضح الأستاذ سنجر معادلة النمو الاقتصادي في 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارولد دومار Hex, Harrold-Domar.[1] وعبر سنجر عن المعادلة بأنها دالة لثلاثة عوامل:

أ. الإدخار الصافي؛

ب. إنتاجية رأس المال؛

ج. معدل نمو السكان.

و تتخذ الدالة الشكل الآتي:

$$D = SP - R$$

[1] مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص-ص 97-101.

حيث:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S: معدل الادخار الصافي؛

P: إنتاجية رأس المال؛

R: معدل نمو السكان.

ثانيا: المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الإجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

1. معايير صحية: من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

1.1. عدد الوفيات لكل ألف من السكان: عدد الوفيات لكل الف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات من الاطفال الرضع اقل من سنة) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

2.1. معدل توقع الحياة عند الميلاد: أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد ذلك دل على درجة من التقدم الاقتصادي ،وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

2. معايير تعليمية: سبق أن رأينا أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الانتاج والاستهلاك وأكدنا ان هناك اجماع على ان الانفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا وان هذا الضرب من الاستثمار (استثمار بشري) يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد او المجتمع ككل.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي الثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من افراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من افراد المجتمع؛
- نسبة المنفق على التعليم الى جانب اجمالي الناتج المحلي وكذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي.

3. معايير التغذية: سبق ورأينا أن عديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الانتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية او نقصها

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4. معيار نوعية الحياة المادية: رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية الخاصة بالتغذية وهي جميعا معايير فردية تعتمد على الناحية الإجتماعية فقط. وضع هذا المعيار مجلس اعالي البحار بواشنطن عام 1977، فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن اكثر من جوانب الحياة، لذا فانه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية، ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)؛
- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار)؛
- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

5. دليل التنمية البشرية: هو مقياس حديث نسبيا توصل اليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:[1]

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي)؛
- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)؛
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيق (مؤشر اقتصادي).

ثالثا: المعايير الهيكلية

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية، التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية او الاقتصادية، نحو انتاج المنتجات الاولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة، وكذلك حتى تبقي على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها، إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة، كحصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها السياسية والاقتصادية للدول المستعمرة، وكذلك نتيجة لتراجع اسعار المنتجات الاولية وتدهور شروط التبادل الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الانتاج وتنويعه.

وقد ترتب على ذلك احداث تغييرات واضحة في الاهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني الحقيقي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها. وبناء على ذلك فان من اهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة تتمثل في:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص– ص 102-107.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.[1]

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل لها أبعاد مختلفة حيث أنها تتبلور في إحداث تغييرات جذرية في مختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون هناك إرادة للعمل على ازالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، وضرورة إيجاد اطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها الدولة، حيث يحتوي الفكر الاقتصادي على العديد من النظريات يتمثل البعض منها في ما يلي:

المطلب الأول: نظرية مراحل النمو لروستو

يعتبر جوهر هذه النظرية انه يمكن منطقيا وعمليا تعيين مراحل معينة لتنمية وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل حيث يفرق روستو Walt W.Rostow بين خمسة مراحل للتنمية يمكن ذكرها كالآتي:[2]

1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** حيث تضم هذه المرحلة المجتمعات القديمة والتي تتصف بإنتاجية محدودة مرتبطة بمستوى العلم والمعرفة، حيث تشتغل ثلاثة أرباع قوة العمل في الزراعة مع حركة محدودة للمجتمع وتغيرات إجتماعية محدودة والسلطة تكون في أيدي ملاك الأراضي.

2- **مرحلة قبل الانطلاق:** وهي فترة انتقالية تسبق فترة الإقلاع وان المتطلبات الاقتصادية لهذه الفترة يتعين أن يرتفع مستوى الأسعار إلى حدود 10% من الدخل الوطني على اقل تقدير لتامين نمو مستدام، ومن الناحية الاجتماعية يتعين ظهور نخبة جديدة من الأشخاص تشكل المجتمع الصناعي والتي تسود على النخبة المستندة على امتلاك الأراضي الزراعية، ويتعين توجيه الفائض من النخبة الجديدة من الزراعة إلى الصناعة وان تكون هناك رغبة لتحمل المخاطر الاستثمارية.

3- **مرحلة الانطلاق:** حيث تعتبر هذه المرحلة الفاصلة بين قوة الحداثة والمؤسسات التقليدية وهي مرحلة قصيرة ويرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد وهذا ناتج عن زيادة الادخار والاستثمار ويتم فيها تمويل الاستثمار في التجارة والصناعة من القطاع الزراعي ومن ملاك الأرضي ,وكذلك تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال.

4- **مرحلة النضوج:** وهي المرحلة التي يتم فيها تطبيق التكنولوجيا الحديثة للنهوض بالاقتصاد من أجل تحقيق النمو المستدام وهيمنة القطاعات الجديدة على القطاعات القديمة.

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وتتسم هذه المرحلة بالإستهلاك الوافر والإنتقال من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الإستهلاك والرفاهية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص 120

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص-ص 110-112.

المطلب الثاني: نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية الحديثة

تستند هذه النظرية على رفض مقترح عالمية علم الاقتصاد وفكرة وجود المنافع المتبادلة، ويستند هذا الرفض على ملاحظة أن أهم السمات الجوهرية للعلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، في إطار النظام الاقتصادي العالمي الذي كان سائدا وذلك راجع إلى التركيبة الاقتصادية والسياسية للدول المتخلفة والتي تختلف عن الدول المتقدمة وهذا ما يجعل استحالة الدول المتخلفة أن تسلك في مسار تنميتها نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة مما يعني استحالة إحداث نهضة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي، وبمفهوم آخر إذا كان مقترح أحادية علم الاقتصاد في الخطاب المركسي يعني أن الدول المتقدمة تعكس صورة المسار الاقتصادي للدول المتخلفة، فان الماركسية ترفض مثل هذا المقترح.[1]

ومن اجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية وتحركها يؤكد كارل ماركس Karl Marx والماركسيون على ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ الإنتاج مكانه في ظله فمن خلال التنظيم الاقتصادي للإنتاج يتحدد الهيكل الطبقي للمجتمع حيث تتسق القوة المادية للإنتاج مع كل من الهيكل الطبقي للمجتمع وهيكل الأفكار والمؤسسات القائمة فيه، ومع مرر الزمن تبقى هذه الهياكل ثابتة وتتغير القوى المادية للإنتاج تلقائيا ويتمخض عن ذلك تأسيس نظام اجتماعي جديد.[2]

المطلب الثالث: نظرية التبعية الدولية

ظهرت نظرية التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا واكتسبت هذه النظرية دعما متزايد وخاصة من مثقفي البلدان النامية وتعود جذور هذه النظرية الى الفكر الماركسي وتنظر الى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والاقتصادية محليا ودوليا وأنها اسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية. وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية بجملة من العوامل أهمها:[3]

- اعتماد البلدان النامية على راس المال الاجنبي وتصدير فائض الاقتصاد الى البلدان الرأسمالية؛
- الاعتماد على التكنولوجية الاجنبية؛
- الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية؛
- تدهور نسب التبادل التجاري للبلدان النامية؛
- جوانب اجتماعية وثقافية التي تعيق السير نحو الاستقلال الاقتصادي.

وترتكز هذه النظرية على ثلاث تيارات فكرية هي:[4]

---

[1] احمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** (عمان: دار المسيرة، 2011)، ص 75.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها وسياساتها** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 83

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص.113-114.

[4] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية** (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص- ص.141- 143.

أولا: نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة

هو تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية فهو يعزو وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف الى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل، فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة من ناحية والدول الغنية من ناحية اخرى فسواء كانت الدول الغنية مستغلة او مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة بل وفي بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود السيطرة والتبعية.

ثانيا: نموذج المثال الكاذب

وهو قائم على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير صحيحة وذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم معقدة في التنمية غالبا ما تقود الى سياسات غير سليمة، ومن هنا تفشل هذه المفاهيم المعروضة من خبراء الدول المتقدمة في وضع نموذج سليم وصالح لإحداث التنمية في دول العالم الثالث.

ثالثا: فرضية التنمية الثنائية

وتظهر هذه الثنائية في الدول النامية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر وهو ما يشير الى وجود واستمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة والشعوب الغنية والشعوب الفقيرة على اختلاف المستويات.

المطلب الرابع: النظرية الراقية للتنمية

يتبلور من خلال النظرية الراقية للتنمية أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يأتي عن طريق عمل السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة. ولقد عبر عن النظرية الراقية للتنمية بعدد من النظريات أهمها:[1]

أولا: نظرية الدفعة القوية

يرى صاحب هذه النظرية رودون Rosentein Rodon أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان النامية لمتخلفة ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، مواصلات، وسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوة العاملة وهذه لمشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة من شانها أن تخلف وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشا دون توفر هذه الخدمات.

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص-ص 88-100.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن

يرى نوركس أن هذه النظرية تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض والطلب ذلك لان جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن

يرى البرت هيرشمان Albert Hirshman أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال، التنظيم ومتخذي القرارات ويؤكد بان الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية ويقول بأنه عندما تبدأ المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة وبدورها فان المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة.

رابعا: نظرية أقطاب (مراكز) النمو

يرى الفرنسي فرانسوا بيرو F.Perroux أن مراكز النمو تنشا بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة، وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار ايجابية ولا تتحدد مراكز النمو بالصناعة فقط، بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

تختلف الاستراتيجيات التي تتبعها الدول في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية حسب اختلاف ظروفها وإمكانياتها والهدف المنشود منها لكل دولة إستراتيجية تتناسب مع وضعها. ومن هنا يتضح سبب اختلاف الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

تهدف استراتيجيات التنمية الاقتصادية الى اجراء تغيرات جذرية في البنى والهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية القائمة من أجل تغيير الوضع نحو الافضل. حيث توجد إستراتيجيتان للتنمية الإقتصادية وهما:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن

مفاد هذه الإستراتيجية هو أن تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني لا يتم إلى عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ودفعة وحداة ,دون الاهتمام بقطاع وإهمال الأخر وهذا من اجل تنمية

كل القطاعات وبشكل متوازن لكن هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدولة بموارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين حتى يتم النهوض بالاقتصاد.[1]

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تتمثل هذه الاستراتيجية في التركيز على قطاع معين، وبالتالي عن هذا القطاع ينتقل النمو الى القطاعات الاخرى ومن رواد هذه النظرية هيرشمان، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن لكونها بعيدة عن الواقع التطبيقي، لأنها تحتاج إلى موارد مالية ضخمة وفترة زمنية طويلة حتى تظهر نتائجها، ويرى أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي تقديم دفعة قوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات الأثر الحاسم فتساهم في تحفيز الاستثمارات الأخرى وبالتالي القطاعات تكمل بعضها البعض.

إضافة إلى أن عملية التنمية تسمح بانتقال وتطور الاقتصاد من حالة توازن الى حالة لا توازن اخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، باعتبار أن اللاتوازن حالة طبيعية في الاقتصاد.[2]

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الزراعية والصناعية

يؤدي قطاع الزراعة دورا مهما من حيث مساهمته في توليد الناتج الوطني بالإضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الاكبر من اليد العاملة في الاقتصاد، كما تحتل الصناعة ايضا مركزا مميزا في اطار العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: إستراتيجية التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا فعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في المراحل الاولى من التنمية وذلك لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية، مادية وبشرية وتكمل مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:[3]

- توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان والذي ينمو بمعدلات مرتفعة؛
- زيادة الطلب على السلع الصناعية الذي يؤدي بدوره الى توسيع القطاع الصناعي؛
- توفير الصرف الأجنبي للاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية؛
- الزيادة في الدخول الزراعية عن طريق الضرائب؛
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة في القطاع الصناعي؛
- الزراعة تلعب دورا اساسيا في تمويل التنمية الصناعية؛

[1] مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص-ص 172-178.

[2] مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 189.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 166

- يقوم القطاع الزراعي بتوفير المواد الأولية للقطاع الصناعي التي يحتاجها.

ثانيا: إستراتيجية التنمية الصناعية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الاولية الى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية وهو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية لذلك لا يمكن تحقيقها دون تحقق التصنيع باعتبار القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع، وتكمن مساهمة الصناعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:[1]

- اعتماد القطاع الصناعي في انتاجه على المواد الاولية الزراعية؛
- يوفر القطاع الصناعي مستلزمات الانتاج في القطاع الزراعي؛
- تعزيز الروابط بين القطاع الزراعي ومع بقية القطاعات؛
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي وبقية القطاعات؛
- مساهمة القطاع الصناعي في تعزيز الصادرات وتنميتها؛
- مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل بالإضافة إلى اكتساب المهارات؛
- مساهمة القطاع الصناعي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي؛
- مساهمة القطاع الصناعي في عملية التحديث والتحولات.

المطلب الثالث: إستراتيجية التكامل بين التنمية الزراعية والصناعية

ان القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الانتاج المختلفة كم ان القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الانتاج للصناعة وان اي تطول في القطاع الزراعي لابد ان يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي فالتنمية الاقتصادية تحتاج اذن الى تطور الاثنين مع ذلك لان تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة الى ان تصطدم بعقبات كما ان تطوير قطاع الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية تطوير قطاع الزراعة وذلك لان كل قطاع يخدم الاخر ولا يستغني عنه ولتحقيق التنمية الاقتصادية لا يوجد اي مبرر للتركيز على قطاع وإهمال قطاع آخر.[2]

ويتبين من خلال ما تم التعرف عليه في الدور الذي تلعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية عن طريق اسهامها في تسهيل عملية التصنيع وفي مقابل ذلك فان للصناعة دورا مهما في دعم الزراعة فلا يمكن ان يكون هناك زيادة في الإنتاج الزراعي إلا عن طريق التوسع في الزراعة وإدخال محاصيل جديدة وتبني وسائل متطورة إلا اذا كان هناك اسواق تستوعب هذا الانتاج،كما ان ارتفاع الدخول في قطاع الزراعة يعمل على استيعاب منتجات

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 169.

[2] **المرجع نفسه**، ص 174.

القطاعات الأخرى كذلك فان زيادة معدلات النشاط ومستويات الدخول في القطاع الصناعي لابد وان يؤدي الى زيادة الطلب على الانتاج الزراعي، كذلك فان اتساع اسواق المواد الزراعية يؤدي الى تنمية وسائل المواصلات مما يزيد في نمو النشاط التجاري الزراعي ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة. للتصنيع كذلك دور مهم في الزراعة فهي تمتص فائض قوة العمل من القطاع الزراعي مم يؤدي الى زيادة متوسط انتاج العامل الزراعي اضافة الى ان التقدم الصناعي يزود الزراعة بالعديد من المستلزمات لترقيتها (آلات، معدات زراعية، أسمدة ...) بالتالي فان الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين هو اساس عملية التنمية الاقتصادية.

على سبيل المثال اذا حقق القطاع الصناعي نموا على حين فشل قطاع الزراعة في مجاراته فان الزيادة المتولدة في قطاع الصناعة ستحدث ضغطا على الانتاج الزراعي غير الكاف مما يؤدي الى نشوء ضغوط تضخمية او عدم توازن خارجي، وعلى العكس اذا زاد الانتاج الزراعي دون ان يزيد الانتاج الصناعي فان الطلب على المنتجات الزراعية يقل عن العرض وفي ظل بقاء السوق الخارجية على حالها فان الزراعة ستواجه وجود فائض عرض مما يؤدي إلى انخفاض الأثمان وتراكم المخزون وبالتبعية انخفاض المداخيل مما يعيق عملية النمو.[1]

مما سبق ذكره فليس المقصود بالنمو المتوازن نمو متساويا بين القطاعين ذلك لان الزيادة في الدخول من المتوقع ان يترتب عليها زيادة في الانفاق على المنتجات الصناعية بمعدل يفوق الانفاق على المنتجات الزراعية وعليه فان نموا متوازنا ومستقرا يتحقق عندما تكون معدلات النمو في القطاع الصناعي اعلى منها في القطاع الزراعي فمن المنطقي ان يكون هناك تركيز على احد القطاعين، حيث ان التصنيع السريع يولد اثار غير مرغوبة على الاقتصاد وانتقال رؤوس الاموال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي عملية تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود إلى حالة حركة ديناميكية، وأنها مرتبطة بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن هنا اصبحت تكتسب اهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة المتخلفة اقتصاديا حيث تتضمن جملة من الامور تشمل النمو وارتفاع الدخل الفردي وكل ما من شانه ان يحسن من العناصر الأساسية لحياة أفضل، مثل التعليم والصحة والتغذية حيث يرتبط موضوع التنمية الاقتصادية بالعديد من العلوم الاقتصادية المختلفة التي تتصل بحركة المجتمع في عمله وتطوره.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **مرجع سابق**، ص-ص 344-346